المجلة الجزائرية للدراسات العثمانية والبحر المتوسط
المجلد: 4 العدد: 1 ص ص 54-77
ر ت م د (ISSN): 2800-1184
تاريخ الإرسال (2024/5/6) تاريخ القبول (2024/6/10) تاريخ النشر (2024/6/30)

الاختلافات والتناقضات في نصوص المعاهدات في العصر الحديث: معاهدات إيالة الجزائر ومملكة الدانمارك-النرويج في القرن 18م نموذجا

Differences and Discrepancies in the Texts of Treaties in the Early Modern Period: the Treaties of the Regency of Algiers with the Kingdom of Denmark-Norway in the 18th Century as a Case Study

سالمي عبد الهادي رجائي♦
جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله
البريد الإلكتروني : abdelhadi_radjai.salmi@univ-alger2.dz

ملخص:

تعتبر المعاهدات والاتفاقيات من ملازمات الفعل الدبلوماسي الذي مارسته الكيانات السياسية فيما بينها منذ أقدم الأزمنة. ورغم أنّ المعاهدات، لاسيما ذات الطابع السياسي، كانت ذات أهمية بالغة من حيث سياقاتها التاريخية والأهداف المرجوة منها، إلا أنّ بعضها شابتها اختلافات وأخطاء -متعمدة كانت أم غير مقصودة- في الصياغة تارة، وفي الترجمة تارة أخرى. هذه الأخطاء أدّت في مرات عدّة إلى التباسات في تفسير مضمون المواد، وتحوير معانيها بما يخدم طرفا على حساب الآخر، وهو ما ساهم بدوره بشكل مباشر في خلق أزمات بين الأطراف المُمضية.

تسلط هذه الدراسة الضوء على نموذج من هذه الاختلافات في نسخ المعاهدات. إذ تدرس بالتحليل التباين في النسخ الجزائرية (باللغة التركية العثمانية) والنسخ الدانماركية (باللغتين الدانماركية والفرنسية) من معاهدتي 1746 و1772م، وتقارن بين موادهما للكشف عن التناقضات والالتباسات التي ساهمت لا محالة في توتير العلاقات بين البلدين، دون اغفال السياق التاريخي والظروف المحلية والدولية لإبرامهما. وتخلص المداخلة إلى أنّ المعاهدتين شابتهما أخطاء في الترجمة وهفوات في

♦ المؤلف المرسل

الصياغة في نسخها سواء كانت جزائرية أم دانماركية، ما أدى بأحد الطرفين إلى تأويل معناها لصالحه، ليضطر الطرف الثاني إلى إلغائها حماية لمصالحه.

الكلمات المفتاحية:

عهد نامه؛ معاهدة السلام؛ الترجمة؛ إيالة الجزائر؛ الدانمارك-النرويج.

Abstract:

Treaties and agreements have long been intrinsic components of diplomatic relations among political entities throughout history. While these treaties, particularly those of a political nature, held immense historical significance within their respective contexts and intended objectives, some were tarnished by discrepancies and errors -whether deliberate or inadvertent- in their wording and translation. These errors, on numerous occasions, gave rise to ambiguities in interpreting the content of treaty articles, often resulting in alterations of their intended meanings to favor one party over the other. Consequently, such discrepancies directly contributed to the emergence of disputes between the signatory parties.

This study delves into a notable instance of these disparities within treaty versions. It meticulously examines the distinctions between the Algerian versions (in Ottoman Turkish) of the 1746 and 1772 treaties on the one hand, and the Danish versions (in Danish and French) on the other. By scrutinizing these treaties articles, this analysis aims to unveil the contradictions and ambiguities that inevitably fueled tensions in the relations between these two countries. This examination is conducted while taking into account the historical context, as well as the local and international circumstances in which these treaties were ratified. In conclusion, this paper contends that both the 1746 and 1772 treaties were marred by lapses and deficiencies in the Algerian and Danish versions respectively, ultimately leading one party to interpret them in their favor and compelling the other party to invalidate them in defense of its own interests.

Keywords:

Ahid Name; Peace treaty; Translation; the Regency of Algiers; Denmark-Norway.

مقدمة

بعد انقضاء مرحلة التوازن في القدرة على استعمال العنف المادي التي تمتع بها آل عثمان وآل هابسبورغ في القرن 16م، بدأت هذه القدرة في الانحصار تدريجيا في أيدي قوى مسيحية جديدة في أعقاب صلح وستفاليا، لاسيما هولندا وانجلترا وفرنسا، إذ لم يعد الغرب متفوقا في هذه الفترة في تجهيز الجيوش النظامية فحسب، كما يشير إلى ذلك هنتنغتون، بل وبرع في الحرب غير النظامية كذلك، تنظيرا وتطبيقا، خاصة في البحر. في تلك الأثناء، لم يعد في جعبة المسلمين من وسيلة لمواجهة التفوق التكنولوجي والتنظيمي البحري الأوروبي المتزايد سوى الاعتماد على العمليات البحرية غير النظامية (المعروفة بالغزو البحري) التي حمل رايتها أوجاق الغرب على طول خط الثغور أو منطقة التماس بين العالمين الإسلامي والمسيحي. هاته العمليات كانت بمثابة تصريح باستعداد المسلمين لمواصلة الكفاح ضد الهيمنة الغربية المتصاعدة، وتعبير ملموس على احتفاظهم بالقدر الأدنى من القدرة على تهديد مصالح الغرب، ولو أنّ هذا التهديد لم يعد بشكل متزايد تهديدا أمنيا مباشرا، وإنما تهديدا للمصالح الاقتصادية الأوروبية. ولتحييد هذا النزيف الاقتصادي الناتج عن القرصنة الإسلامية، لجأت القوى الأوروبية إلى أهون الشرين، أي الوصول إلى أرضية تفاهم مع بلدان ساحل البربر تضمن مبدأ رابح-رابح للطرفين، تمثلت هاته الأرضية في معاهدات السلام.

مثلت معاهدات السلام خارطة طريق لتسيير المرحلة الانتقالية بين فترة توازن القوى التي عرفها العالمين الإسلامي والمسيحي في القرن 16م، وفترة التفوق المطلق للعالم الغربي التي شرعت في التبلور في أعقاب الحروب النابليونية. لم تكن طريقة ابرام هاته المعاهدات -التي كانت عادة تحت تهديد مدافع السفن الأوروبية- المؤشر الوحيد على علو كعب الغرب، بل حتى محاولات الالتفاف حولها بعدم الالتزام ببنودها تارة، وتحوير معانيها تارة أخرى تعتبر كذلك من قرائن الجرأة التي وصلت إليها الدول الغربية في سبيل فرض رأيها على الآخر. وتعتبر الجزائر في طليعة الدول الإسلامية التي لم تسلم معاهداتها مع القوى الأوروبية في العصر الحديث المتقدم من تناقضات في الألفاظ والتأويلات والترجمة -مقصودة كانت أو عفوية- أدّت في مناسبات عدة إلى نقض السلام وإعلان الحرب. من أمثلتها معاهدة السلام مع مملكة

الدانمارك-النرويج لعام 1746م التي شابتها أخطاء واختلافات بين النسخة الجزائرية والدانماركية.

بناءً عليه، ماهي هاته التناقضات التي عرفتها معاهدات الجزائر مع الدانمارك في القرن 18م؟ وهل يمكن تفسير أسبابها؟ وما هي نتائجها على العلاقات بين الجانبين؟ وهل اتخذت الجزائر تدابير لتلافي تكرارها؟

1. السياق التاريخي لمعاهدتي 1746 و1772م بين المملكة الدانو-نرويجية والجزائر

رغم أنها لم تكن دولة متوسطية، إلا أنّ الدانمارك تضررت كثيرا من الأعمال العسكرية الاسلامية ضد التجارة البحرية المسيحية في المتوسط. فمع مستهل القرن 17م، وأثناء سعيهم لاقتناء المنتوجات المتوسطية، خاصة الملح من جنوب أوروبا، اصطدم هؤلاء الشماليون بغزاة البحر الجزائريين الذين لم يجدوا مانعا من مهاجمة هؤلاء الوافدين الجدد لأنهم لم يرتبطوا بالجزائر بمعاهدة سلام تحميهم، ولأنهم اعتُبروا هدفا شرعيا كغيرهم من النصارى. وقد اتخذت الدانمارك إجراءات لحماية تجارتها وبحارتها من تهديد غزاة البحر المسلمين، كنشر تشكيلات بحرية عسكرية في الأطلسي لمنع تسلل الأجفان الاسلامية إلى الشمال، وإرسال سفنها التجارية في قوافل بحرية تحت حماية مراكب حربية، وتأسيس صندوق مخصص لفدية الأسرى الدانماركيين الذين يقعون في أيدي أوجاق الغرب. ورغم ذلك، لم تتمكن هاته الإجراءات من تكبح جرأة القراصنة الجزائريين الذين استمرّوا في استهداف التجارة الاسكندنافية في المياه الدافئة. وكنتيجة حتمية، فهم المسؤولون في كوبنهاغن أخيرا أن لا سبيل للدفع بعجلة التجارة الدانماركية في جنوب أوروبا إلا من خلال الوصول إلى سلام مع الجزائر، على غرار ما قام به نظراؤهم الأوروبيون.

وفي 10 أوت 1746م، وصل المفاوضون الدانماركيون إلى قصر الداي كوتشوك إبراهيم، واجتمعوا معه رفقة أعضاء ديوانه للتوقيع على الصلح الذي كان في نفس اليوم (22 رجب 1159هـ/10 أوت 1746م)[1]. وفي يوم 15 من نفس الشهر أبحر الأسطول عائدا إلى كوبنهاغن بعد أن تمكّن من إقرار سلام ثابت مع إيالة الجزائر. ما

[1] **MOSS (Niels)** : *Un Norvégien à Alger 1769-1772*, trad. par Inès Bartolo et Astrid Nome, Norvège, éd. Statoil, 2007, p. 13.

يلاحظ في هذه المفاوضات أنّها سارت بسرعة غير معهودة مقارنة بالمعاهدات التي جمعت الجزائر بالدول الأخرى رغم أن الدانمارك لم تجمعها أية اتفاقية مع الباب العالي يمكن أن تُعينها في قضايا أوجاق الغرب إلّا بعد أكتوبر 1756م[2]. والسرّ في سرعة موافقة الديوان هو اتّباع الاتحاد الدانماركي النرويجي لدبلوماسية أمراء البحر[3]، أي التهديد بقنبلة المدينة إن رفض الداي مقترحات الوفد المفاوض. لكن وكما هو معلوم، للجزائر باع طويل في مواجهة الحملات الأوروبية، فلم تكن هذه المرّة الأولى التي يرسو فيها أسطول أمام المدينة مهدّدا بقصفها. لذا نظن أنّ الأمر الذي زاد من قوة موقف الدانمارك ودفع الجزائر لأخذ مقترحاتها محمل الجدّ في وقت قصير هو تورّط الجزائر في حرب مع جارتها تونس[4]، هاته الحرب أجبرت الإيالة على ارسال

---

[2]**GØBEL (Eric)**: « The Danish Algerian sea passes 1747-1838 », *Historical Social Research*, N° 134, Vol 35, 2010, p. 177.

[3]يُقال أنّ أوّل من سنّ سُنة الجمع بين الدبلوماسية والترهيب هم الهولنديون سنة 1624م، عندما رسا الأميرال Lambert بأسطوله في ميناء الجزائر ليجدّد معاهدة 1622م التي نقضها الجزائريين، وعندما رفض هؤلاء مطالب أمير البحر، أخذ الهولنديون في تعقّب السفن الجزائرية في المتوسط وشنق رياسها أمام المدينة على مرأى من القادة الجزائريين. هذا الأمر أجبر الديوان في الأخير على قبول السلم الذي كان عام 1626م. ومذ ذاك الحين، أضحى المفاوضون الأوروبيون مُرافَقين في أغلب الأحيان بأساطيل لترهيب قادة الجزائر أو باقي دول شمال إفريقيا، وهو السبيل الذي اتبعته الدانمارك كذلك سنة 1746م. راجع:

PANZAC (Daniel): *Barbary corsairs*, Translation Victoria Hobson, Leiden-Boston, Brill Publishing, 2005, p. 29.

يرفض المؤرخ الهولندي Van Krieken هذه الرواية التي ذكرها الأب دان Dan، ويذكر أن الأسطول الهولندي وصل إلى الجزائر سنة 1619م وأنه لم يحدث وأن قام الهولنديون بإعدام البحارة الجزائريين وأنّ ذلك من مخيلة الأب دان Dan. يُنظر:

VAN KRIEKEN (Gérard) : *Corsaires et Marchands. Les relations entre Alger et les Pays-Bas 1604-1830*, Editions Bouchene, 2002, p. 27.

[4]هجم التوانسة على طرابلس بنية ضمها، وبما أنّ هذه الأخيرة كانت تجمعها علاقات طيبة مع الجزائر، فقد أرسل الداي كوتشوك إبراهيم في مارس 1746م جيشا لمساعدتها ضد تونس، لكن وباءً تفشى في جيشه اضطره للانسحاب، ولتجنب حملة جزائرية أخرى، قرّر باي تونس تسليم هدايا للداي وعرض الطاعة عليه، فقبل إبراهيم عقد الصلح معه. للمزيد حول الموضوع عُد لـ **إلتر (عزيز سامح)** : *الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا*، ترجمة علي عامر، لبنان، دار النهضة العربية، 1989، ص ص. 508-509.

كثير من قواتها إلى الشرق مما شكّل فجوة في الحامية التي تدافع عن المدينة. لهذا السبب، من المحتمل أن الداي قد رأى أنّه من الحكمة عدم فتح جبهة جديدة مع الدانماركيين يمكن أن تكلف الجزائر غاليا[5].

أما معاهدة 1772م فقد جاءت بعد الحرب بين البلدين التي دامت من 1769 إلى غاية 1772م، والتي خرجت الجزائر منتصرة فيها بعد عجز الأسطول الدانماركي عن اركاع مدينة الجزائر. أسباب اندلاع الحرب متعددة: أولها أن الداي محمد عثمان باشا (1766-1791م)[6]. بعد وصوله إلى سدّة الحكم حاول موازنة ميزانية الإيالة برفع قيمة الإتاوات المفروضة على الدول الأوروبية الصغيرة[7]، أو الدول الأوروبية من الدرجة الثانية[8]. ونتيجة لهذا القرار، قام بفسخ معاهدة 1764م مع البندقية وطرد قنصلها، ثم وجه نظره إلى هولندا والسويد اللتان -على عكس البندقية- استجابتا مباشرة لقراره تجنبا لأي نزاع مفتوح مع الإيالة[9]. ليتفرغ بعدها للدانمارك بعد خصام بدأ سنة 1767م نتيجة تماطل هذه الأخيرة في تقديم الإتاوة[10]، ما أدى لاحقا إلى

---

[5] **سالمي (عبد الهادي رجائي)**: *من العداوة إلى الوفاق العلاقات بين إيالة الجزائر والدول الاسكندنافية في القرن الثامن عشر 1206-1141هـ/1729-1792م*، الجزائر، فهرنهايت 451 للنشر والترجمة، 2023، ص ص. 163-164.

[6] حول الداي عثمان باشا وسياسته الداخلية والخارجية، يُنظر **بن عتو (بلبروات)** : « الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته: 1766-1791م »، *مجلة عصور*، العدد 6-7، جوان-ديسمبر 2005، ص ص. 80-98.

[7] يذكر الباحث أوديغارد أن الداي أراد الحصول على هدايا إضافية بعد وصوله إلى سدّة الحكم. لذا شرع في الضغط على الدول الصغيرة للحصول على مبتغاه. يُنظر:

MOSS (Niels): *op. cit.*, pp. 14-15.

[8] حسب نظام توازن القوى متعدد الأطراف في أوروبا، أُعتبرت كل من فرنسا، النمسا، إنجلترا-هانوفر، بروسيا وروسيا قوى عظمى. في حين كانت السويد، الدانمارك، اسبانيا، هولندا، بافاريا، ساكسونيا وبولندا قوى من الدرجة الثانية. يُنظر:

WATSON (Adam): *The Evolution of International Society; A comparative historical analysis*, New York, Routledge, 1992, p. 200.

[9] **DE GRAMMONT (H. D)** : *Histoire d'Alger sous la domination Turque (1515-1830)*, Paris, Ernest Leroux Editeur, 1887, pp. 318-319.

[10] **غطاس (عائشة)** : « معاهدة 22 رجب 1159هـ/ 10 أوت 1746م، أوّل حلقة في العلاقات الجزائرية-الدانماركية »، *مجلة الدراسات التاريخية*، عدد 03، 1407هـ/1987م، ص. 134.

إعلان الحرب عليها سنة 1769م. ثانيا: دخلت الدانمارك سنة 1768م في حلف مباشر مع روسيا التي كانت بدورها في حرب ضدّ الدولة العثمانية بين عامي 1768م-1774م. يُرجّح أنّ الجزائر قد سعت -من خلال اعلان الحرب- إلى تحييد الدانمارك وثنيها عن أي محاولة لمساعدة روسيا ضد الباب العالي[11]. ثالثا: الاتهامات التي وُجهت إلى الدانمارك من قبل السلطات الجزائرية حول بيعها "جوازات مرور بحرية جزائرية"[12] لمدينة هامبورغ، التي لم ترتبط بعلاقات دبلوماسية رسمية مع الجزائر. وبذلك، فإنّ هاته الاتهامات -التي سيتبيّن لاحقا أنها كانت مؤسّسة- تُظهر كيف تسبب سلوك كوبنهاغن غير المبالي باحترام تعهّداتها بحرب بين الجانبين[13].

2. تحليل محتوى المعاهدات

1.2- ثنائية الحرب والسلم من منظور المعاهدات بين الجزائر والدول الغربية

عند المقارنة بين النسخ الجزائرية (بالتركية العثمانية) ونظيراتها الدانماركية (بالدانماركية والفرنسية)، يلفت انتباهنا أنّ عنوان المعاهدات باللغة العثمانية يشير إلى طابع سياسي فقط، أي عهد وصلح نامه أو عهد أمان. أمّا عناوين المعاهدات في الترجمات الأوروبية تحمل دلالات سياسية واقتصادية، أي معاهدة سلام وتجارة. وهو ربما ما يعكس اختلاف المنظور والتوقعات من الطرفين المُمضيين. فالطرف الأوروبي كان يرى في المعاهدة جانبين: أوّلهما أمني (حماية السفن والرعايا من غارات غزاة البحر) كمرحلة أولى، ثم جانب اقتصادي (تأسيس تجارة مع إيالة الجزائر) في مرحلة

---

[11] **MOSS (Niels)**: *op. cit.*, pp. 15-16.

[12] بعد قرار ملكي في الأول من ماي 1747م، أسست السلطات الدانماركية مصلحة الجوازات البحرية الجزائرية التي يصدر عنها جواز السفر البحري الجزائري (Algierske Søpas). الهدف من وراء هذه الوثيقة هو إثبات تبعية السفينة وطاقمها لمملكة الدانمارك-النرويج. للإستزادة حول الموضوع، يُنظر **سالمي (عبد الهادي رجائي) وعطوي (عماد)** : « جواز السفر البحري الجزائري: سبيل الدول الشمالية الأوروبية للولوج الآمن إلى البحر الأبيض المتوسط »، *المجلة التاريخية الجزائرية*، العدد 09، سبتمبر 2018، ص ص. 134-152.

[13] **سالمي (عبد الهادي رجائي)**: « حرب 1769-1772م بين الجزائر ومملكة الدانمارك-النرويج من خلال مصدرين: نيلس موص وابن رقية التلمساني »، *مجلة الدراسات التاريخية العسكرية*، المجلد الثالث، العدد الثاني، جويلية 2021، ص. 53.

لاحقة. أمّا الجانب الجزائري، ربما للخلفية العسكرية للنخبة الحاكمة، لم ير في المعاهدات إلا جانبا أمنيا (الصلح ووقف الأعمال العدائية بين الجانبين)[14]. ومع ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار أنّ المعاهدات في العصور الوسطى الأوروبية لم تميّز بين الجانبين السياسي والتجاري، إذ كانت الاتفاقيات التجارية جزءًا لا يتجزأ من المعاهدات السياسية. ولم يحصل الفصل المتعمّد بين القطاعين إلا في القرن 18م[15]. وبذلك، قد يكون هذا السبب في إضافة الأوروبيين للجانب التجاري إلى الجانب السياسي في ترجمتهم لنسخ المعاهدة الجزائرية، حيث يبدو أن المعاهدات السياسية لم تنفصل عن التجارية في اعرافهم الدبلوماسية.

بناءً عليه، كانت المعاهدات السياسية -من منظور جزائري- في أغلبها معاهدات سلام تتعلق بمنح عهد وأمان (*عهد وأمان نامه*) للطرف الأوروبي المعني وعقد *صلح* يضمن انهاء حالة العداء مع الطرف الممضي. أي أنّ الحرب كانت الأصل والطبيعة في علاقات الجزائر مع الدول النصرانية قبل ابرام السلام معها. وما يدل على ذلك، استعمال لفظ صلح في النسخ العثمانية، ومصطلح سلام في النسخ الأوروبية، وهي مصطلحات تدل على انتهاء الأعمال الحربية. ونجد كذلك عبارات في المادة الأولى (الفصل 1) من المعاهدات في أصلها العثماني، من قبيل: *"...بعد اليوم صلحمزه مخالف ومغاير ومفاسد ايده جك بر سوز وبر سبب قالمامشدر"*: *"لم يبق بعد اليوم أية كلمة وأيّ سبب سيخالف أو يغيّر صلحنا (الذي عقدناه)"*، وهي العبارة الموجودة في معاهدتي 1746م و1772م مع الدانمارك[16].

---

[14] لا يبدو هذا الاستنتاج غريبا إذا علمنا أنّ الدولة العثمانية هدفت من خلال منحها امتيازات (عهد نامه) للدول الأوروبية إلى استعمالها كأداة دبلوماسية لعقد تحالفات مع الدول الأوروبية وضمان تعاطفها السياسي، بالإضافة لجذب التجار الأجانب. بينما نظرت القوى الأوروبية إلى الامتيازات كأداة للتوسع التجاري، بالموازاة مع المزايا الدبلوماسية البديهية التي توفرها. يُنظر:
ELDEM (Edhem): « Capitulations and Western trade », in *The Cambridge History of Turkey*, Volume 3: The Later Ottoman Empire 1603-1839, edited by Suraiya N. Faroqhi, Cambridge University Press, 2006, p. 296.

[15] **NUSSBAUM (Arthur)**: *A concise history of the law of nations*, New York, The Macmillan Company, a revised edition, 1954, p. 32.

[16] Danish National Archive/Rigsarkivet.
ينظر أيضا: **تابليت (علي)**: *معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية*، الجزائر، منشورات خمسينية الجزائر، ج 2، 2012، ص. 58، 82.

مثل هذه العبارة تدل على أنّ العداوة والحرب هي التي كانت الحالة السابقة في علاقات الجزائر وباقي أوجاق الغرب من جهة، والدول الغربية المسيحية من جهة أخرى. وما معاهدات السلام والصلح إلا وسيلة دبلوماسية جاءت لتبديل هذا الحال.

2.2- مدّة صلاحية المعاهدات

أمّا فيما يخص قضية مدّة المعاهدات، عقدت الجزائر معاهدات طويلة الأمد مع القوى الأوروبية، إن لم نقل أنّها لم تكن محدّدة بمدة زمنية معينة. حيث نلاحظ اختلافا طفيفا في صياغة العبارات التي تخص هذه المسألة. ذلك أن النسخ العثمانية المدونة من طرف الديوان الجزائري لا تستخدم عبارات أو كلمات صريحة للدلالة على "أبدية" معاهدات السلام، على عكس النسخ المترجمة إلى اللغات الأوروبية التي احتوت على عبارات مباشرة من قبيل: *perpétuelle* و *forever forward* تدل على أنّ معاهدات السلام كانت أبدية ولا يمكن نقضها. وقد نشير إلى بعض النماذج، على سبيل المثال وليس الحصر:

في النسخة الفرنسية لمعاهدة ماي 1662م بين بريطانيا والجزائر:

« *Que d'ici en avant et pour toujours il y aura une bonne et ferme paix entre sa Majesté le Roi de la Grand Bretagne… et le Bassa (Bacha) Divan et les Gouverneurs d'Alger…* »[17]

في النسخة الفرنسية لمعاهدة 22 نوفمبر 1662م مع هولندا:

« *…Ont dit qu'ils vouloient faire avec nous une bonne et ferme Paix pour jamais, sans intentions de la rompre…* »[18]

وفي المادة الأولى من النسخة الإنجليزية لمعاهدة 30 أكتوبر 1664م:

[17]*Recueil des traitez de paix, de trêve, de neutralité, de suspension d'armes, de confédération, d'alliance, de commerce, de garantie, et d'autres actes publics... Le tout rédigé par ordre chronologique, & accompagné de notes, de tables chronologiques & alphabétiques, & des noms des auteurs dont on s'est servi*, Tome 4, 1700, p. 43: https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k9774625k/f61.item.r=trait%C3%A9s%20france%20alger, consulted on 10-09-2023.

[18]**TÜTÜNCÜ (Mehmet)**: « Grand Dutch Admiral Michiel Adriaenszoon de Ruyter's Mediterranean expedition and the Peace treaties Between the Dutch Nation and the Ottoman Algeria in 1662 », in *Four Centuries of Diplomatic and Economic Relations between Turkey and the Netherlands (1612-2012)*, Edited by: Bülent Arı and Levent Kırval, Istanbul, Panteia, 2012, pp. 124-145.

« *That from this day, and forever forward, there be a good and firm peace between his sacred majesty the King of Great Britain… and the Bassa, Divan, and the Governours of Algiers…*»[19]

وفي الترجمة الفرنسية لمعاهدة الصلح أو السلام لسنة 1746م بين الجزائر والدانمارك:

« *… s'est arrêtée une Paix et Amitié perpetuelle entre Sa Majesté le Roi Christian VI… d'une part, et le sérénissime Ibrahim Pacha, Dey et Gouverneur d'Alger…* »[20]

وفي المادة الأولى (*الفصل الأول*) من نفس المعاهدة نلاحظ كذلك وجود لفظ "سلام أبدي":

« *Dés a jour, une Paix perpetuelle et Sincére est arretee et conclue entre Sa Royale majesté de Dannemarc… d'une part, et Ibrahim Bascha Dey de la République d'Alger, d'autre part…* »

ونجد نفس المعنى تقريبا في الترجمة الفرنسية لتجديد معاهدة السلام والتجارة بين الجزائر والسويد لسنة 1792م، حيث تذكر:

« *Il est convenu d'abord que dés ce jour et dans toute la suite des tems il y aura une paix et amitié constante entre...* »[21]

أمّا فيما يخص النصوص الأصلية للمعاهدات باللغة التركية العثمانية التي تمكنا من الاطلاع عليها، كمعاهدة 22 نوفمبر 1662م مع هولندا[22]، معاهدة السلام مع

---

[19]*Recueil des traitez de paix, de trêve, de neutralité, de suspension d'armes…*, *op. cit.*, p. 703.

[20]Danish National Archive/Rigsarkivet.

ينظر أيضا: **تابليت (علي)**: مرجع *سابق*، ج2، ص. 54.

[21]**DE MARTENS (Charles)** : *Recueil des traités*, seconde édition revue et augmentée par le Bon Charles de Martens, T. 5, (1791-1795), A Gottings, 1826, p. 317.

[22]لا تحتوي هذه المعاهدة على أي عبارة تدل على مدة المعاهدة، حيث نجد في بداية المعاهدة: *"جمله يه سلاملردن صكره اعتذار ادوب دميش كى افندلر بزم مرادمز سزيكله صلح وصلاح ايدوب من بعد مابينميزده جنك وجدال اولامق اجون شرطلريمز قبوله قرين أولورسه كي عهد نامه تحرير أولونوب..."*. بمعنى: *...بعد أن سلموا علينا قدموا اعتذاراتهم وقالوا، يا سادة مرادنا هو عقد الصلح معكم، ولتحرير عهد نامه (معاهدة) إذا وافقتم على شروطنا من أجل وقف الحرب والجدال الذي بيننا*. كما نجد في آخر المعاهدة عبارة تشير إلى تعهد الطرف الجزائري بالحفاظ على السلم وعدم السماح لأحد بنقضه: *"...بو عهد نامه ويرلدغى من بعد قورصان كمسلرمز فلمنك كمسلري انجتميوب*

السويد 1729م، معاهدة السلام مع الدانمارك 1746م، تجديد معاهدة السلام مع الدانمارك 1772م، معاهدة 1748م مع توسكانيا، معاهدة 1795م مع الولايات المتحدة الأمريكية، فلا نجد فيها أي ذكر لكلمة *أبدي* أو *دائم* رغم احتواء اللغة العثمانية على هاتين الكلمتين. وكل ما نجده هو عبارات من قبيل: *"بو صلح وصلاحمز متين ومحكم أولوب ثابت أولمشتر، بعد اليوم صلحمزه مخالف ومغاير وفاسد ايده جك برسوز وبرسبب قلمامشدر"*.

صحيح أن كلمة "ثابت" توحي بالدوام والأبدية[23]، إلّا أنها ليست مرادفا مباشرا لكلمتي "دائم" أو "أبدي". وخلفيات هذا الاختلاف الطفيف بين النسخ العثمانية الأصلية وترجماتها في تحديد مدّة المعاهدة بدقة يمكن أن يحتمل فرضيتين:

-أنّ معاهدات الصلح في أصلها كانت أبدية، أي موافقة لديباجة النسخ الأوروبية. غير أنّ المسؤولين الجزائريين استخدموا مصطلحات مرنة وهلامية في النصوص التركية العثمانية عمدا كي يتمكّنوا من تأويل المعاهدة بالشكل الذي يناسب مصالحهم، أو للتنصّل من التزاماتها عندما لا تخدمهم. خاصة إذا أخذنا في الحسبان أنّ معاهدات السلام الأبدية لا تخدم نشاط القرصنة الجزائرية، وأنّ المعاهدات المباشرة الأولى مع الدول الأوروبية كانت مفروضة بقوة المدافع. وإذا علمنا كذلك أن المعاهدات وقتئذٍ كانت تُعقد بين الحاكم ونظيره، وليس بين الدول كما هو عليه الحال الآن، وأنها تفقد قيمتها مباشرة بعد وفاة أحد الممضين.

-أنّ معاهدات الصلح في أصلها لم تُحدّد بمدّة معينة، غير أنّ الترجمات الأوروبية قصدت عمدا تأويل أصلها العثماني إلى ما يخدم مصالح الدولة المعنية، أي تأويلها

عهد وامانمز افسادنه سبب اولميه عهدمز عهد امانمز امانددر هركم افسادنه سبب اولورسه ندامت جكمسه مقرردر...". بمعنى: *لن تتعرض سفن قراصنتنا للسفن الفلامنكية (الهولندية) بعد عهد نامه الذي منحناه، ولن يفسد عهدنا وأماننا (الذي منحناه) أي سبب، لأن عهدنا عهد وأماننا أمان حقيقي، وقد قُرر أنه سيندم كل من يكون سببا في افساده...* يُنظر:

TÜTÜNCÜ (Mehmet) : *op. cit.*, pp. 124-145.

[23] كلمة "ثابت" في اللغة العثمانية توافق معناها الأصلي في العربية، إذ تعني الشيء الذي يبقى في نفس الوضع وفي نفس القيمة باستمرار، لا يزداد ولا ينقص ولا يتغير. يُنظر مادة "ثابت" في معجم kubbealtı:

http://lugatim.com/s/S%C3%82B%C4%B0T, consulted: 10-09-2023.

وترجمتها إلى معاهدات أبدية تضمن كفّ هجمات القراصنة الجزائريين على المصالح التجارية للدول الأوروبية إلى الأبد. خاصة إذا علمنا أنّ الترجمة من وإلى اللّغة العثمانية في المعاهدات التي جمعت الباب العالي بالقوى الأوروبية كثيرا ما شكلت فرصا لتغيير المعاني[24]. ويكفي أن ننظر إلى معاهدة كتشوك كاينارجا (Küçük Kaynarca)[25] كمثال، إذ سمحت في بندها السابع نتيجة *"للكلمات المبهمة"* المستعملة، و*"التعبير الغامض والمشوش"*، و*"الفقرة الواسعة ذات التأويلات الخطيرة"* حسب تعبير بعض المؤرّخين، سمحت لروسيا بتقديم مطالب للباب العالي *"نيابة عن كنيسة القسطنطينية، وكل من يخدمها"*[26]. وهو ما أدى إلى تدخل روسيا في القضايا الداخلية العثمانية في العهود اللاحقة.

ولعلّ ما يرجح كفة الاحتمال الأوّل أنّ معاهدة 14 جوان 1813م/15 جمادى الثاني 1228هـ بين الجزائر والبرتغال التي كانت باللّغة العربية، عرفت في شرطها الأول استخداما للفظ *صلح دائم*: *"فإن هذا الصلح يكون ثابتا ضابطا دايما بين الجانبين ولرعية الطايفتين ولجميع مراكبهما قراصين وبازركان..."*[27]. فهل هذا دليل على أنّ الأصل في المعاهدات هو الصلح الدائم والأبدي؟ نظرا لاعتبارات عدة، أهمها غياب سجلات التشريفات التي دونت المفاوضات، لا يمكن الفصل في هذه المسألة حاليا.

---

[24]**AKSAN (Virginia)**: « War and peace », in *The Cambridge History of Turkey*, Volume 3, *The Later Ottoman Empire 1603-1839*, edited by Suraiya N. Faroqhi, Cambridge University Press, 2006, p. 108.

[25]كتبت المعاهدة باللغة الإيطالية التي كانت لا تزال لغة دبلوماسية رئيسية في القرن 18م. حيث يشير البند الأخير في المعاهدة إلى أنّ المعاهدة ستوقع وتختم في نسختين: الأولى بالإيطالية والروسية، والثانية بالإيطالية والعثمانية، لكي يتسنى لكلا الجانبين الحصول على نسخة من المعاهدة بلغته. وبذلك تكون الترجمة الإيطالية، التي هي نفسها في كلتا النسختين، هي المُلزمة. ومع ذلك استعمل الروس الترجمة الروسية، واستعمل العثمانيون الترجمة العثمانية، وهو ما أدى إلى كثير من التناقضات في تأويل المعاهدة، كل حسب أهدافه. يُنظر:

LEWIS (Bernard): *From Babel to Dragomans interpreting the Middle East*, Oxford University Press, 2004, p. 30.

[26]**DAVISON (Roderic H.)**: *Essays in Ottoman and Turkish History 1774-1923*, Austin, University of Texas Press, 1990, p. 31.

[27]**تابليت (علي)**: *مرجع سابق*، ج 2، ص. 186.

3.2- الاختلافات الجذرية في بنود المعاهدات

وإن لم يكن الاختلاف في الألفاظ أو الصياغة كافيا لخلق التباسات وسوء فهم بين الجانبين الموقّعين، فإنّ بعض المعاهدات قد عرفت ترجمة مختلفة تماما لبند أو مجموعة بنود، على غرار معاهدة 26 مارس 1622م مع هولندا[28]، إذ لاحظ الباحث محمد توتونجو أنّ بعض البنود في الترجمة الهولندية لا توجد في النسخة الجزائرية العثمانية، أو ترجمت بطريقة مختلفة تماما. على غرار البند التاسع في النسخة الهولندية الذي ينص على أنه: *"إذا ما عثر قراصنة الجزائر على بحارة هولنديين على متن سفينة تابعة لأعداء الجزائر فلا يجب أسرهم، بل يجب تسليمهم للقنصل الهولندي"*. بينما لا تحتوي النسخة الجزائرية الأصلية على هذا البند[29].

ونجد كذلك اختلافا كبيرا في معاهدة 1746م مع الدانمارك، وتجديدها سنة 1772م. إذ يختلف البند الثامن في المعاهدتين اختلافا جذريا في البناء والمعنى بين النسختين الدانماركية والفرنسية من جهة، والعثمانية من جهة ثانية. حيث ينص البند الثامن في النسخة العثمانية (أي الجزائرية) على: *"بر دنيمرق بازركانى محروسه يِ جزائردن بر اقطرمه صاتون السه وياخود درياده قورصانلق ايدن جزائر رئسلرندن برى بركمي غنيمت ايدوب مذكور كمنيك قبودانى وياخود رئسى بر دنيمرق بازركانته اقطرمه سين صاتسه كرك جزائردن وكرك درياده رئسدن اولسون يدنده بومنوال اوزره صاتون الدغنه تذكيره سى اولدقده بر آخر محروسه يِ جزائرك قورصان كمى سنه راست كلور ايسه بركمسه مذكور اقطرمه يِ الان بازركان دوقونميوب سلامت ايله يولنه كتمكدن مانع اوليه"*[30]. بمعنى: *"إذا ما اشترى تاجر دانماركي غنيمة من محروسة الجزائر أو من رايس جزائري في عرض البحر، ومُنحت له تذكرة البيع، فلا يحق الاستيلاء عليه من طرف قرصان جزائري آخر إذا ما تصادف مع التاجر المذكور، ويجب السماح له بمواصلة الابحار بسلامة، ولا يتم منعه من مواصلة طريقه"*. في

---

[28] حُدّدت هذه المعاهدة بمدّة معينة وهي سبعة أشهر. يُنظر:
TÜTÜNCÜ (Mehmet) : *op. cit.*, pp. 124-145.

[29] *Ibid*.

[30] Danish National Archive/Rigsarkivet.

ينظر أيضا: **تابليت (علي)**: مرجع *سابق*، ج 2، ص. 62.

حين ينص البند الثامن من النسختين الدانماركيتين[31] لمعاهدتي 1746م و1772م بالإضافة لترجمتهما الفرنسية على مضمون مغاير تماما: *" لن يسمح لأي سفينة جزائرية، كبيرة كانت أم صغيرة، بالإبحار بالقرب من بلدانٍ، أو دخول موانئ تابعة للدانمارك أو النرويج، لأنّ من شأن ذلك أن يُحدث سوء فهم"* [32].

فكيف يمكن تفسير هذا التناقض في مضمون البند الثامن بين النسخة الجزائرية والدانماركية لمعاهدة 1746م؟

للإجابة على هذا التساؤل، يجب علينا مقارنة البند الثامن في المعاهدات السابقة واللاحقة التي عقدت بين الجزائر والقوى الأوروبية للتأكد ممّا إذا كان الجزائريون قد مُنعوا في معاهدات أخرى من الإبحار بالقرب من سواحل الدولة التي ابرمت معها معاهدة السلام. ولتسهيل الأمور، سنرمز للبند الثامن في النسخة الدانماركية الذي يمنع مضمونه السفن الجزائرية من الإبحار قرب السواحل الدانماركية-النرويجية بـ (أ). بينما نرمز للبند الثامن في النسخة الجزائرية العثمانية الذي يتناول مضمونه بيع وشراء الغنائم بـ (ب)، وذلك ليتسنى لنا المقارنة بين نسخ المعاهدات السابقة واللاحقة والتحقق مما إذا كان هذا التناقض قد وُجد في معاهدات أخرى، وللتأكد كذلك ممّا إذا كانت الجزائر قد قبلت من قبل المضمون (أ)، أي عدم اقتراب سفنها من سواحل الدولة التي مُنحت عهد أمان.

تجدر الإشارة إلى أنّ فرنسا كانت قد سمحت في معاهداتها مع إيالة الجزائر بدخول سفن هذه الأخيرة للموانئ الفرنسية، وذلك ابتداء من معاهدة 1684م في بندها السادس، ومعاهدة 1689م[33] في بندها الثامن.

---

[31] قام الباحث النرويجي توربيورن أوديغارد/Torbjørn Ødegaard بمساعدتي في الترجمة من اللغة الدانماركية، وهو مشكور على ذلك.

[32] Danish National Archive/Rigsarkivet.

ينظر أيضا: **تابليت (علي)**: *مرجع سابق*، ج 2، ص. 55.

[33] **تابليت (علي)**: *معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية*، الجزائر، منشورات خمسينية الجزائر، ج1، 2012، ص ص. 57-58، 62-63.

الدولة	سنة المعاهدة	نسخة الجانب الجزائري (بالعثمانية)	نسخة جانب الدولة الأوروبية (بلغة البلد)	ترجمة (بالفرنسية أو الإنجليزية)
هولندا	1680م		أ	أ
	1726م		أ	أ
إنجلترا	1682م		أ	
	1686م	أ	أ	
	1695م	أ	أ	
السويد	1729م	ب	ب	ب
الدانمارك	1746م	ب	أ	أ
	1772م	ب	أ	أ
توسكانيا	1748م	ب	ب	
البندقية	1763م	أ + ب		
	1768م	أ + ب		
الولايات المتحدة الأمريكية	1795م	ب	ب	
	1815م	ب	ب	
	1816م	ب	ب	
البرتغال	1813م	أ (بالعربية)		

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ إيالة الجزائر قد وافقت في معاهداتها مع هولندا[34] وانجلترا[35] في القرن 17م على المضمون (أ)، أي البند الثامن الذي لا يسمح

[34] تُنظر المعاهدات مع هولندا في: **تابليت (علي)** : مرجع سابق، ج 1، ص ص. 255، 257-258.

[35] نص البند الثامن في النسخة العثمانية لمعاهدة 1686م مع انجلترا على: *"هيچ بر جزايركمي سي نه بيوك ونه كوچك انكلتره قرالى كن حكم ايلدغى شهرلر وقلعه لر وليمانلر اوكلرندن كوز ويروب كورندقدن صكره قرصانلق اتمك يوقدر وبربودركي صلح وصلاحمزه افسادنه اوليجق ايشلر اشلميه لر"*. بمعنى أنّه لا تمارس السفن الجزائرية، كبيرة كانت أم صغيرة، القرصنة على مرأى من المدن أو القلاع أو الموانئ التابعة لملك إنجلترا، كما لن تمارس أية أفعال تفسد هذا الصلح الذي عقدناه. ونجد نفس المعنى تقريبا في النسخة الإنجليزية من المعاهدة: *"لن تبحر أية سفينة، أو سفن أخرى صغيرة، من سفن الجزائر بالقرب أو على مرأى من طرق أو مرافئ أو موانئ أو مدن أو أماكن جلالته،*

لسفنها بالاقتراب من سواحل الدولة المُمضية. ولعل مرد هذه الموافقة يعود لقوة أساطيلهما البحرية التي كان بإمكانها تطبيق المضمون (أ) في الواقع بإجبار غزاة البحر الجزائريين على الابتعاد عن سواحل البلدين، ولقدرتهما على فرض مطالبهما على الجزائر تحت تهديد استخدام العنف المادي، لاسيما إذا علمنا أن أغلب معاهدات القرن 17م كانت مفروضة على الإيالة بقوة المدافع. أمّا في القرن 18م، فنلاحظ أنّ الجزائر غيّرت مضمون البند الثامن من (أ) إلى (ب)، أي من عدم السماح لسفنها بالإبحار أو القرصنة قرب سواحل الدولة المُمضية، إلى تنظيم بيع وشراء الغنائم البحرية. والملاحظ هنا أنّ الدول التي وافقت على المضمون (ب) في القرن 18م تعتبر من حيث القوة البحرية دولا من الدرجة الثانية، عكس الدول التي حصلت على المضمون (أ) في القرن 17م. لذا، من المرجح أنّ الجزائر حاولت الاستفادة من ضعف هذه الدول (السويد، الدانمارك، توسكانا، الولايات المتحدة) بتغيير البند الثامن من المضمون (أ) إلى المضمون (ب). والاستثناء الملاحظ في الجدول هو حالة البندقية التي اشتمل بند معاهدتها الثامن على كلا المضمونين (أ) و (ب)[36]، وحالة البرتغال ومعاهدتها مع الجزائر سنة 1813م التي أفضى شرطها الرابع -وليس الثامن- على غير العادة إلى المضمون (أ) رغم أن البرتغال في القرنين 18 و19م كانت تراجعت إلى مصاف الدول من الدرجة الثانية. عودة الجزائر إلى هذا البند قد يكون مردها أنّ المعاهدة مع البرتغال قد عقدها قنصل بريطانيا في الجزائر نيابة عن لشبونة، دون علم صناع قرار هذه الأخيرة. ذلك أنّ بريطانيا كانت في حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من سنة 1812م، فسعت من خلال هذه المعاهدة إلى فتح مضيق جبل طارق الذي كانت تحرسه السفن البرتغالية للبحرية الجزائرية لمهاجمة السفن التجارية الأمريكية. في هذا السياق يُمكن فهم موافقة الجزائر على منح الدولة الإيبيرية هذا البند الذي لم يكن يُمنح إلا للدول البحرية القوية على غرار بريطانيا

كما لن تعكر سلام (أمن) وتجارة بريطانيا بأي شكل من الأشكال". ونجد نفس البند والمضمون في معاهدة 1695م. يُنظر: **تابليت (علي)** : *معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا...*، ج1، مرجع سابق، ص ص. 151-152، 156-157، 194، 215، 228.

[36] **تابليت (علي)** : *معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا...*، ج 2، ص. 223.

وهولندا في القرن 17م[37]، حيث صُقلت المعاهدة على نموذج المعاهدات التي ابرمتها بريطانيا مع محروسة الجزائر.

ومع ذلك، فحالة الدانمارك تبقى مهمة، ذلك أن البند الثامن من النسخة الجزائرية العثمانية ينص على المضمون (ب)، في حين أنّ نفس البند في النسختين الدانماركية والفرنسية ينص على المضمون (أ). هذا التناقض يمكن أن يُفسّر بأنّ الدانمارك أرادت ضمانا مكتوبا يمنع الجزائريين من مهاجمة سواحلها، خاصة وذكرى هجمات القراصنة الجزائريين على ايسلاندا سنة1627م وجزر الفارو سنة 1629م[38] وغاراتهم في بحر الشمال سنة 1687م ليست بالبعيدة[39]. لهذا وضعت المضمون (أ) في النسخة الدانماركية، رغم أن الجزائر تحوّلت في القرن 18م في معاهداتها (التي اطلعنا عليها) مع الدول من الدرجة الثانية إلى المضمون (ب).

يتماشى هذا التفسير مع الطرح السابق الذي يُرجح أنّ الجزائر غيّرت نموذج المعاهدات عند تعاملها مع الدول من الدرجة الثانية، فلم تر داعيا لمنح هذه الدول - التي لا تشكل تهديدا بحريا على الإيالة- تنازلات كبيرة على غرار المضمون (أ) من المادة الثامنة في النسخة الجزائرية، أي عدم الإبحار قبالة سواحل الدولة المعنية.

4.2- الاختلافات غير الجذرية

مثال آخر على عدم التزام الدانماركيين بنصوص المعاهدات مما أجبر إيالة الجزائر على الغاء معاهدتها معها هو حرب 1769-1772م بين البلدين. مردّها قيام الدانمارك ببيع جوازات مرور جزائرية (الباصبورطو) (Algierske Søpas) لمدينة هامبورغ التي لم تتمتع بعلاقات دبلوماسية مع الجزائر[40]، وهو ما مثّل -حسب التفسير

---

[37] **سالمي (عبد الهادي رجائي)**: *الدبلوماسية الجزائرية في الفترة العثمانية: 1518-1830م*، مرجع سابق، ص. 281.

[38] للمزيد حول غزوة قراصنة الجزائر على ايسلندا وجزر الفارو. يُنظر: **سالمي (عبد الهادي رجائي)**: *من العداوة إلى الوفاق...*، مرجع سابق، ص ص 14-30.

[39] **ØDEGAARD (Torbjørn)** : *Tyrkerranet*, Fredrikstad, Kystforlaget, 2021, pp. 181-187 ; **VAN KRIEKEN (Gerard)** : « 1687 l'année où les corsaires algériens firent leur apparition en mer du Nord », *Algerian Review of Ottoman and Mediterranean Studies*, Vol. 1, Issue 1, December 2021.

[40] **MOSS (Niels)**: *op. cit.*, pp. 15-16.

الجزائري- خرقا لمعاهدة 1746م التي لا تسمح بتسليم جواز المرور الجزائري إلّا لرعايا ومراكب الدانمارك. ولكن بالعودة إلى نفس المعاهدة، فإننا لا نكاد نعثر على أي بند ينصّ صراحة على منع بيع أو منح جواز المرور الجزائري إلى جهة ثالثة، رغم أنه يمكن العثور على هذا البند في معاهدات الجزائر اللاحقة مع دول أخرى، كمعاهدة 1748م مع توسكانا في فصلها الأول[41]، وفي البند الرابع من معاهدة 1795م مع الولايات المتحدة الأمريكية[42]. مردّ هذا الغياب على الأرجح هو أنّ الأمر أصبح وقتئذٍ من الأعراف والمسلمات في الاتفاقيات بين الدول لأنّ الباصبورطو كان خاصا بالدانمارك والجزائر فقط. ما يثبت هذا أنّ القرار الملكي الدانماركي في الأول من ماي 1747م حول تأسيس مصلحة الجوازات البحرية الجزائرية حدّد بعناية شروط الحصول عليه، التي من ضمنها: أنّ السفينة وما عليها يجب أن تكون ملكا لرعايا دنماركيين، وألّا يُستعمل الجواز في غير محله. وحتى الجواز نفسه حمل بين سطوره التاريخ الذي أقسم فيه مالك السفينة بعدم وجود حصص لأجانب في ملكيتها[43]، وهي افادة صريحة بعدم شرعية امتلاك غير الدانماركيين للجواز.

ومهما يكن من الأمر، يبدو أنّ *"الدانماركيين"* لم يفوّتوا الفرصة واغتنموا هاته

كان بيع جوازات المرور لطرف ثالث أمرا شائعا لدى الدول الغربية، فحسب المؤرخ الهولندي فان كريكن/ Van Krieken، لم يهتم الهولنديون أيضا بتنفيذ بنود المعاهدات بحيث كانوا يتأخرون في دفع الضرائب السنوية، ويبيعون جوازات السفر في السوق السوداء لرعايا الدول التي هي في حرب مع إيالة الجزائر، وهو ما دفع هذه الأخيرة إلى نقض المعاهدات أو إلغائها في كثير من الأحيان. أما المؤرخ الألماني ماغنوس غيسل، فيروي لنا كيف هدّد المفاوض الهامبورغي غوفيرتز/ Goverts السلطات الجزائرية بعد فشل المرحلة الأولى من المفاوضات الهامبورغية الجزائرية لابرام معاهدة سلام بين الجانبين سنة 1751م، بأنه في حال رفضها عقد الصلح مع مدينة هامبورغ، فإن هذه الأخيرة *"ستشرع من الآن فصاعدا في اقتناء جوازات المرور الجزائرية من دول أوروبية أخرى بنصف التكلفة التي عرضت هامبورغ دفعها للجزائر"*. يُنظر:

VAN KRIEKEN (Gérard): *Corsaires et Marchands*…, *op. cit.*, p. 11; **RESSEL (Magnus)**: « The peace between Hamburg and Algiers (Feb. 1751-Nov. 1752) », in *Portal Militärgeschichte* : http://portal-militaergeschichte.de/node/1543, consulted: 10-10-2023.

[41] **تابليت (علي)** : مرجع سابق، ج2، ص. 256.

[42] نفسه، ص. 119.

[43] **سالمي (عبد الهادي رجائي)**: *من العداوة إلى الوفاق*...، مرجع سابق، ص ص. 168-169.

الهفوة من الجانب الجزائري لبيع جواز السفر لطرف ثالث وهو هامبورغ[44]. هاته الأخيرة كانت تتوق للتمتع بالحماية التي يوفرها جواز المرور الجزائري ولو بطريقة غير شرعية، لاسيما بعدما عانت معاهدتها مع الجزائر سنة 1751م لانتكاسة قاسية نتيجة لتدخل اسبانيا لإفشالها[45].

وحرصا منها على عدم تمكين غرمائها من استغلال مثل هاته الفجوات القانونية في المستقبل، أدرجت السلطات الجزائرية فقرة في ديباجة المعاهدة المجدّدة مع الدانمارك لعام 1772م تمنع بصريح العبارة تسليم جواز المرور إلى رعايا دولة ثالثة تحت طائلة نقض السلم: *"...دولت مرقومک سنه ویّه سي أول منوال اوزره طلب اولنه دیو دولتلو سعادتلو صاحب الدوله اولان محمد باشا یسر الله تعالی مرامه ومراده لما یشاء حضرتلرنیک اذنیله وجمله أهل دیوان معرفتیله دوستلو صداقتلو بیوک دوستمز دانمارق پادشاهی ایله ه وسائر تابع جمله رعایالریله آخر اجناسه پاصه پورت ویرمملری شرطیله عقد صلح صلاحی اولنوب اشبو بیك یوز سکسان التی سنه سی ماه صفر الخیرک أواسطنده بو ممهور عهد نامه ووثیقهءِ تامّه کتابت وقید متانت اولنمشدر که بو صلحي عمل اولنوب طرفندن بو عهد نامیه مغایر حرکت اولنمیه دوستلقده ثابت قدم ووافي ما في الذّمم اولق طرفنیك مأمول وجانبینک مسئول ومرغوبدر هر حالده الله تعالی خیرلو طریقلر ارشاد ایله ه آمین. تحریرًا 15 ماه صفر سنه 1186ه"*[46].

ومن الاختلافات بين النسختين العثمانية[47] والفرنسية[48] من معاهدة 1746م أنّ آخر الفصل الرابع في النسخة العثمانية يصرّح بأنّه يحق للرعايا الدانماركيين

---

[44]**ANDERSEN (Dan H.)**: *The Danish Flag in the Mediterranean Shipping and Trade 1747-1807*, PhD thesis, University of Copenhagen, 2000, pp. 184-185.

[45]وقّعت هامبورغ على معاهدة سلام مع الجزائر في 17 فيفري 1751م، غير أنها اضطرت إلى الغائها في السنة التالية تحت تهديدات اسبانية بمنع السفن الهامبورغية من ولوج الموانئ الاسبانية إن لم تلغ معاهدتها مع الجزائر. للاستزادة حول الموضوع، يُنظر: **سالمي (عبد الهادي رجائي)**: *الدبلوماسية الجزائرية في الفترة العثمانية 1518-1830*، رسالة دكتوراه العلوم، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، قسم التاريخ، 2020، ص ص. 274-275.

[46]**تابليت (علي)** : مرجع سابق، ج 2، ص ص 80-81.

[47]نفسه، ص 60.

[48]Danish National Archive/Rigsarkivet, Box E 2, Doc. 10 August 1746.

والجزائريين السفر لمدة 15 شهرا منذ تاريخ المعاهدة دون الحاجة الى اقتناء جواز مرور، بينما النسخة الفرنسية لا تذكر هذا التفصيل. أما في معاهدة 1772م، فنجد في كلا النسختين العثمانية[49] والفرنسية[50] هذا التفصيل حول منح مهلة الخمسة عشر شهرا. ما يؤكد على صحة النسخ الجزائرية مقارنة بالنسخ الدانماركية.

خاتمة

إن الاختلافات والهفوات كانت أمرا معتادا في الفعل الدبلوماسي في العصور السابقة، نظرا للفروقات في اللغات والألسنة وصعوبة التواصل بين الشعوب والحضارات ذات المشارب المختلفة. ولم تحد اتفاقيات الجزائر مع الأجانب عن هذا السياق، إذ شابت بعضها هفوات وأخطاء في الصياغة تارة، وفي الترجمة تارة أخرى. وقد بينت هذه الدراسة نماذج من هذه الأخطاء في المعاهدتين اللتان جمعتا الجزائر والدانمارك في القرن 18م، والعواقب التي ترتبت عنها. كما أظهرت الدراسة الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية حرصا منها على عدم تكرار استغلال الثغرات القانونية من طرف الدول الأوروبية التي عملت ما في استطاعتها لزيادة أرباحها والحفاظ على مصالحها، ولو على حساب تعهداتها اتجاه الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

-**إلتر (عزيز سامح)**: *الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا*، ترجمة علي عامر، لبنان، دار النهضة العربية، 1989.

-**بن عتو (بلبروات)**: « الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته: 1766-1791م »، *مجلة عصور*، العدد 6-7، جوان-ديسمبر 2005، 77-94.

-**تابليت (علي)**: *معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية*، الجزائر، منشورات خمسينية الجزائر، ج1 و 2، 2012.

-**غطاس (عائشة)**: « معاهدة 22 رجب 1159هـ/ 10 أوت 1746م، أوّل حلقة في العلاقات الجزائرية-الدانماركية »، *مجلة الدراسات التاريخية*، عدد 03،

[49] **تابليت (علي)** : مرجع سابق، ج 2، ص 85.

[50] Danish National Archive/Rigsarkivet.

ينظر أيضا: **تابليت (علي)**: *مرجع سابق*، ج 2، ص. 108.

1407هـ/1987م، 129-143.

-**سالمي (عبد الهادي رجائي)**: *من العداوة إلى الوفاق العلاقات بين إيالة الجزائر والدول الاسكندنافية في القرن الثامن عشر 1206-1141هـ/1729-1792م*، الجزائر، فهرنهايت 451 للنشر والترجمة، 2023.

-**سالمي (عبد الهادي رجائي) وعطوي (عماد)**: « جواز السفر البحري الجزائري: سبيل الدول الشمالية الأوروبية للولوج الآمن إلى البحر الأبيض المتوسط »، *المجلة التاريخية الجزائرية*، العدد 09، سبتمبر 2018، 134-152.

-**سالمي (عبد الهادي رجائي)**: « حرب 1769-1772م بين الجزائر ومملكة الدانمارك-النرويج من خلال مصدرين: نيلس موص وابن رقية التلمساني »، *مجلة الدراسات التاريخية العسكرية*، المجلد الثالث، العدد الثاني، جويلية 2021، 51-65.

-**سالمي (عبد الهادي رجائي)**: *الدبلوماسية الجزائرية في الفترة العثمانية 1518-1830*، رسالة دكتوراه العلوم، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، قسم التاريخ، 2020.

-**AKSAN (Virginia)**: « War and peace », in *The Cambridge History of Turkey*, Volume 3, *The Later Ottoman Empire 1603-1839*, edited by Suraiya N. Faroqhi, Cambridge University Press, 2006, 81-117.

-**ANDERSEN (Dan H.)**: *The Danish Flag in the Mediterranean Shipping and Trade 1747-1807*, PhD thesis, University of Copenhagen, 2000.

-Danish National Archive/Rigsarkivet.

-**DAVISON (Roderic H.)**: *Essays in Ottoman and Turkish History 1774-1923*, Austin, University of Texas Press, 1990.

-**DE GRAMMONT (H. D.)**: *Histoire d'Alger sous la domination Turque (1515-1830)*, Paris, Ernest Leroux Editeur, 1887.

-**DE MARTENS (Charles)**: *Recueil des traites*, second edition revue et ogmentee par le Bon Charles de Martens, T. 5, (1791-1795), A gottings, 1826.

-**ELDEM (Edhem)**: « Capitulations and Western trade », in *The Cambridge History of Turkey*, Volume 3, *The Later Ottoman Empire 1603-1839*, edited by Suraiya N. Faroqhi, Cambridge University Press, 2006, 281-335.

-**GØBEL (Eric)**: « The Danish Algerian sea passes 1747-1838 », *Historical Social Research*, N° 134, Vol 35, 2010, 164-189.

-Kubbealtı lugatı:
http://lugatim.com/s/S%C3%82B%C4%B0T
-**LEWIS (Bernard)**: *From Babel to Dragomans interpreting the Middle East*, Oxford University Press, 2004.
-**MOSS (Niels)** : *Un Norvégien à Alger 1769-1772,* trad. Par : Inès Bartolo et Astrid Nome, Norvège, éd. Statoil, 2007.
-**NUSSBAUM (Arthur)**: *A concise history of the law of nations*, New York, The Macmillan Company, a revised edition, 1954.
-**ØDEGAARD (Torbjørn)**: *Tyrkerranet*, Fredrikstad, Kystforlaget, 2021.
-**PANZAC (Daniel)**: *Barbary corsairs*, Translation Victoria Hobson, Leiden-Boston, Brill Publishing, 2005.
-*Recueil des traitez de paix, de trêve, de neutralité, de suspension d'armes, de confédération, d'alliance, de commerce, de garantie, et d'autres actes publics... Le tout redigé par ordre chronologique, & accompagné de notes, de tables chronologiques & alphabétiques, & des noms des auteurs dont on s'est servi*, Tome 4, 1700, p. 43: https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k9774625k/f61.item.r=trait%C3%A9s%20france%20alger
-**RESSEL (Magnus)**: « The peace between Hamburg and Algiers (Feb. 1751-Nov. 1752) », in *Portal Militärgeschichte*: http://portal-militaergeschichte.de/node/1543
-**TÜTÜNCÜ (Mehmet)**: « Grand Dutch Admiral Michiel Adriaenszoon de Ruyter's Mediterranean expedition and the Peace treaties Between the Dutch Nation and the Ottoman Algeria in 1662 », in *Four Centuries of Diplomatic and Economic Relations between Turkey and The Netherlands (1612-2012),* Edited by Bülent Arı and Levent Kırval, Istanbul, Panteia, 2012, 124-156.
-**VAN KRIEKEN (Gérard)** : *Corsaires et marchands. Les relations entre Alger et les Pays-Bas 1604-1830,* Editions Bouchene, 2002.
-**VAN KRIEKEN (Gerard)** : « 1687 l'année où les corsaires algériens firent leur apparition en mer du Nord », *Algerian Review of Ottoman and Mediterranean Studies,* Vol. 1, Issue 1, December 2021, 131-163.
-**WATSON (Adam)**: *The Evolution of International Society; A comparative historical analysis*, New York, Routledge, 1992.

ملاحق

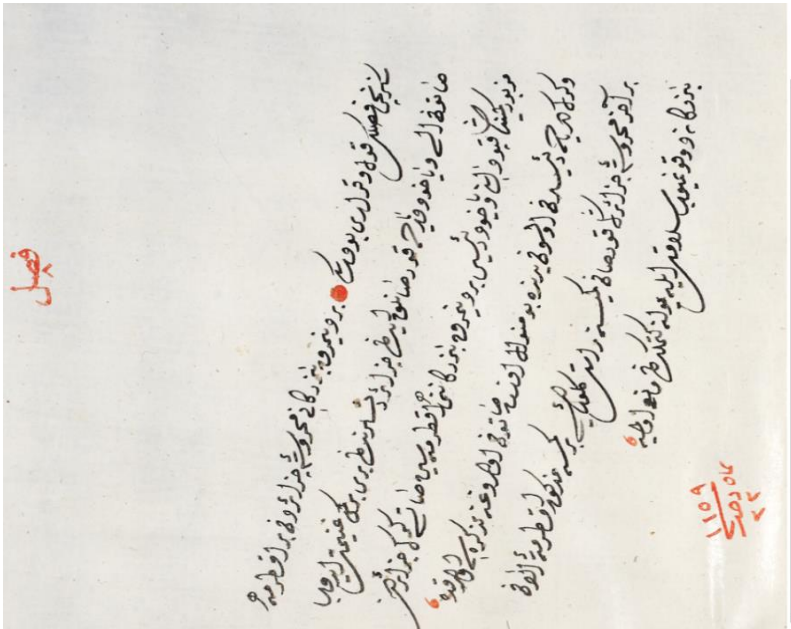

البند الثامن من النسخة الجزائرية (بالعثمانية) لمعاهدة 1746م

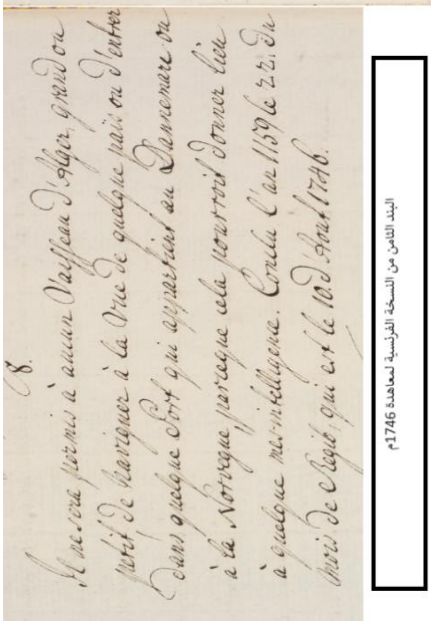

البند الثامن من النسخة الفرنسية لمعاهدة 1746م

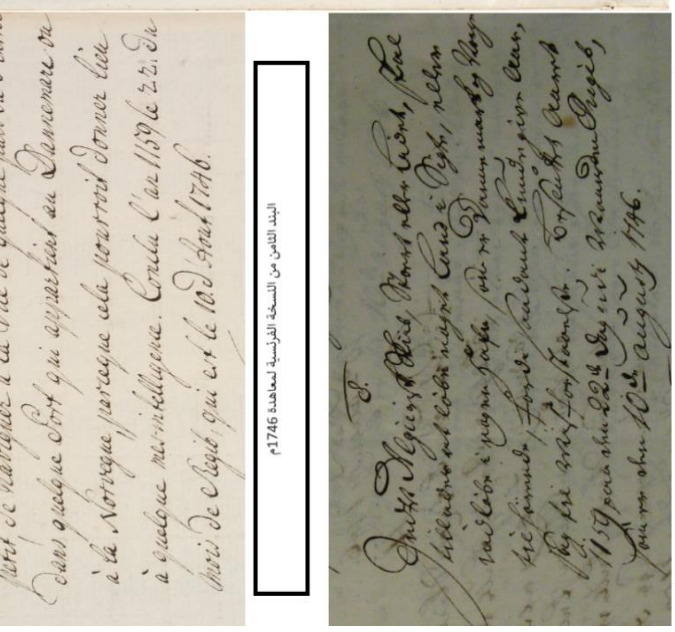

البند الثامن من النسخة الدانماركية لمعاهدة 1746م

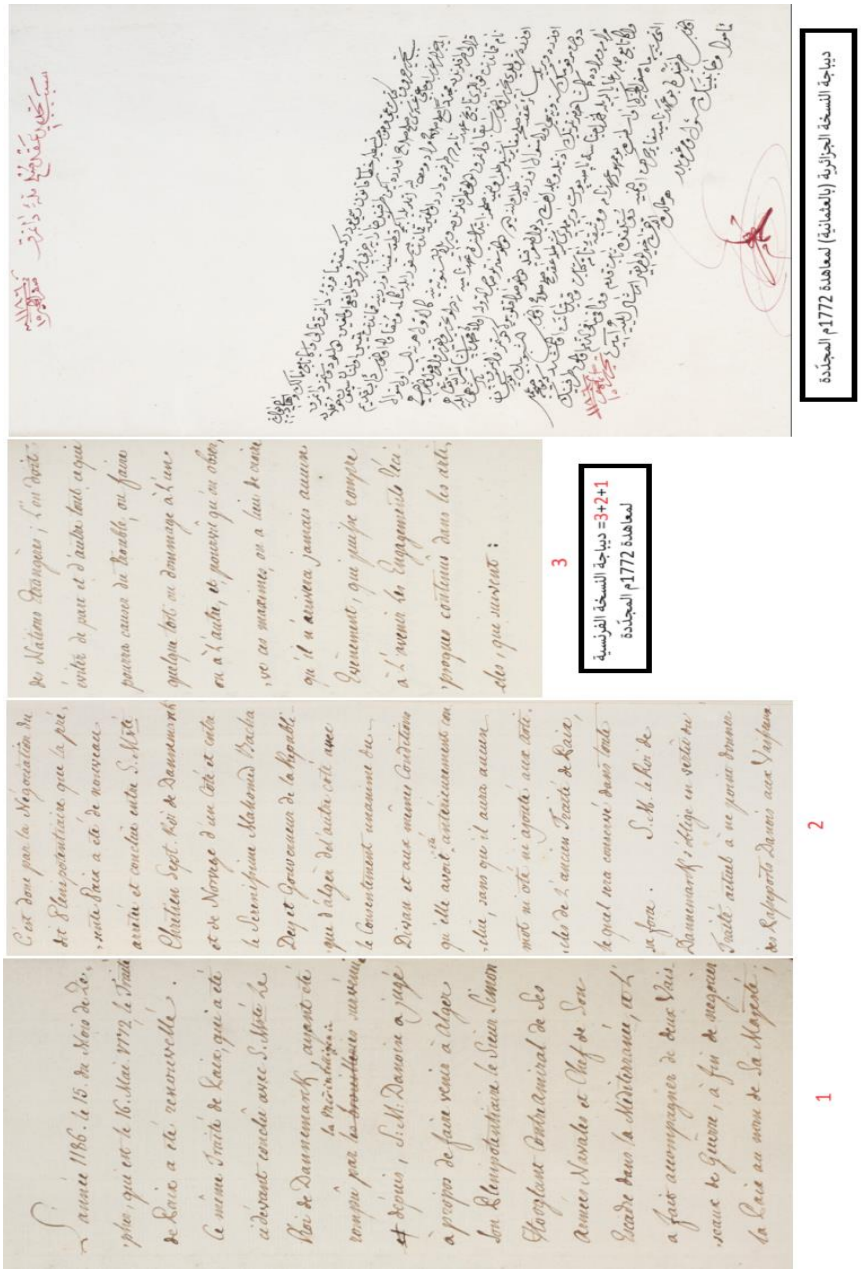

1

2

3

ديباجة النسخة الفرنسية =3+2+1
لمعاهدة 1772م المجدّدة

ديباجة النسخة الجزائرية (بالعثمانية) لمعاهدة 1772م المجدّدة